



المملكة المغربية

تصريح المملكة المغربية

المؤتمر التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإطار  
للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية

- المستوى الوزاري -

السيدة حكيمة الحيطي  
الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والماء والبيئة  
المكلفة بالبيئة

وارسو/بولونيا  
11 إلى 22 نونبر 2013

**السيد الرئيس،  
 أصحاب المعالي والسعادة ،  
 حضرات السيدات والسادة،**

في البداية أود أن أعرب لكم عن سعادتي بإلقاء هذا التصريح باسم المملكة المغربية متوجهة أصالة عن نفسي، ونيابة عن الوفد المغربي، بالشكر الجزيل إلى دولة بولونيا الصديقة على حسن الاستقبال، و على نجاح تنظيم هذا الملتقى العالمي الهام. وكذا أوجه شكري للأمانة التنفيذية لاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي على دعمها وجهدها المتواصل، كما أغتنم هذه الفرصة، لأقدم تعازي المملكة المغربية لأسر ضحايا إعصار هايان و للشعب الفلبيني الصديق.

**السيد الرئيس،  
 أصحاب المعالي والسعادة ،  
 حضرات السيدات والسادة،**

إن الوصول إلى المصادقة على إطار قانوني جديد سنة 2015، يتوقف على مدى اعتمادنا وتبنينا لبرنامج عمل دقيق. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية، المنخرطة ضمن مواقف مجموعة 77 والصين و المجموعة الإفريقية وكذا المجموعة العربية، تؤكد عزّتها الراسخة لدعم المسلسل التفاوضي المتعدد الأطراف الرامي إلى إقرار نظام دولي جديد للمناخ، يعتمد أساسا على مبادئ المسؤولية المشتركة والمتساوية، وعلى مبدأ العدالة، مع التركيز على الدور الريادي الذي يجب أن تلعبه الدول المتقدمة في مجال التخفيف من ابعاث الغازات الدفيئة.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة ،  
حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب وبحكم موقعه الجغرافي وعدم انتظام ظروفه المناخية، يعتبر من بين الدول الأكثر هشاشة حيال تأثيرات التغيرات المناخية، كما هو شأن دول القارة الإفريقية. ونتجت عن هذه الهشاشة عدة تحديات و إكراهات أفرزت قضايا اجتماعية كبيرة كالهجرة من دول جنوب الصحراء نحو المغرب.

و في هذا الصدد، اعتمد المغرب إستراتيجية استباقية مدمجة لتسوية أوضاع أزيد من 24 ألف مهاجر غير شرعي في أفق سنة 2014.

ولمواجهة هذه التحديات، عزز المغرب، في السنوات الأخيرة، مساره الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بإجراءات ملموسة، بتبني المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و تفعيل الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة وإرساء أسس الاقتصاد الأخضر .

وقد أعطى الدستور الذي اعتمدته المملكة المغربية سنة 2011 دفعة قوية للعمل من أجل إرساء التنمية المستدامة، التي أصبحت تشكل القاعدة المعتمدة لكل السياسات والإستراتيجيات القطاعية. ونخص بالذكر هنا، إستراتيجية الماء الهدافلة إلى تفعيل إجراءات التكيف لمواجهة آثار التغير المناخي، حيث ستمكن من توفير 5 ملايين متر مكعب في أفق 2030. وكذا الإستراتيجية الطاقية التي تهدف في أفق سنة 2020 إلى رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية إلى 42٪.

**السيد الرئيس،**

إن المملكة المغربية، تعتبر أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف كل بلد على حدة، مازالت هناك حاجة ملحة وعاجلة لتجنب مزيد من الخسائر والأضرار التي لحقت بجميع الدول، وخصوصا دول القارة الإفريقية جراء التغيرات المناخية. لذا و من هذا المنبر أدعو المجتمع الدولي إلى العمل على:

**أولا:** إبراز الدور الريادي و المسؤول الذي يجب أن تلعبه الدول المتقدمة لتحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة المناخ إلى مستوى يمكننا من تفادى نتائج وخيمة على الإنسانية وعلى المجالات الطبيعية.

**ثانيا:** مساعدة الدول النامية والأقل نموا في تهيئ البرامج واتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة آثار التغير المناخي في مناطقها،

**ثالثا:** تمكين الدول النامية من المساهمة في الجهود الملائمة والطوعية لمكافحة هذه الظاهرة.

وكل هذا لن يتّأّى إلا من خلال وضع برنامج عمل لتوفير التمويل الطويل الأجل، مع تحديد مصادر هذا التمويل وضمان توزيعه بشكل عادل وشفاف بين الدول النامية مع وضع آليات للحكامة و التخطيط و التتبع و معايير للاستفادة من هذا التمويل. وبالتالي فإن تفعيل الصندوق الأخضر للمناخ يعد من بين الأوليات التي يجب أن يقرها مؤتمرنا هذا. و في انتظار هذا التفعيل، فإن المغرب يساند الطلب الرامي إلى توفير التمويل لصندوق التكيف في إطار المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة ،  
حضرات السيدات والسادة ،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أعبر عن أملِي في أن تفضي أعمال مؤتمر وارسو إلى نتائج ترقى إلى مستوى التحديات التي نواجهها جميعاً وأن تشكل فرصة لتبديل النموذج التنموي الحالي إلى نموذج تنموي مستدام.

وشكرًا